E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ICEF/1993/13
12 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة التنظيمية الشتوية

٩ و ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣

للعلم

تقرير المجلس التنفيذي عن دورته التنظيمية الشتوية المعقودة بمقر الأمم المتحدة في ٩ و ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا	- تنظيم الدورة	١ - ٥	٢
ثانيا	- الجلسات العامة	٦ - ٧١	٤
	ألف - كلمة استهلالية من الرئيس	٦	٤
	باء - نظرة عامة على التطورات الرئيسية، ألقاها المدير التنفيذي	٧ - ١٥	٦
	جيم - القضايا الرئيسية المطروحة أمام الدورة العادية لعام ١٩٩٣	١٦-٣٥	٦
	١ - القضايا البرنامجية	١٧-٢٦	٣
	٢ - قضايا العمليات	٢٧-٣٥	٤
	دال - جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف	٣٦-٣٧	٤
	هاء - الأعمال التحضيرية للدورة العادية لعام ١٩٩٣	٣٨-٦٨	٤
	١ - حالة الوثائق	٣٨-٣٩	٥
	٢ - ورقة معلومات اساسية بشأن العمل المقبل للمجلس وإجراءاته، ومقترح من الرئيس بشأن إجراءات المجلس	٤٠-٤٨	٦
	٣ - جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال	٤٩-٦٣	٥
	٤ - مواضيع للجلسات غير الرسمية	٦٤-٦٨	٦
	واو - مسائل أخرى	٦٩-٧١	٥
ثالثا	- المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٣		٥

000493 000493 93-21320

أولا - تنظيم الدورة

١ - عقد المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دورته التنظيمية الشتوية لعام ١٩٩٣ بمقر الأمم المتحدة في ٩ و ١٠ شباط/فبراير. وكان أعضاء مكتب المجلس التنفيذي للفترة الممتدة من ١ آب/اغسطس ١٩٩٢ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣ على النحو التالي:

الرئيس : السيد فردريك وورد (كندا)

النائب الأول للرئيس : الآنسة ميمونة ديوب (السنغال)

النائب الثاني للرئيس : الدكتور فاكلاف فاسك (الجمهورية التشيكية)*

النائب الثالث للرئيس : سعادة الدكتور جاياراج أشاريا (نيبال)

النائب الرابع للرئيس : سعادة الدكتورة ليوسيل مير (جامايكا)

رئيس لجنة البرنامج : سعادة الدكتور روبرتو مايورغا - كورتيز (نيكاراغوا)

نائب رئيس لجنة البرنامج : شاغر

رئيس لجنة الإدارة والمالية : السيدة بيرتي بولسن (الدانمرك)

نائب رئيس لجنة الإدارة والمالية : الآنسة خديجاتو منساراي (سيراليون)

٢ - وقبل إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة، أضاف المجلس التنفيذي بندا جديدا، انتخاب عضو للمكتب. وبسبب ما جرى مؤخرا من انفصال تشيكوسلوفاكيا السابقة إلى الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، لم تعد تشيكوسلوفاكيا عضوا في المجلس التنفيذي، ولم يعد ممكنا أن يعمل النائب الثاني للرئيس، الدكتور فاكلاف فاسك، بتلك الصفة. وبعد قبول الجمهورية التشيكية

* أعيد انتخابه. انظر الفقرة ٢.

في الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، انتخبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لشغل المنصب الشاغر في المجلس التنفيذي. وأبلغت مجموعة دول أوروبا الوسطى والشرقية الأعضاء في المجلس الرئيس بأن الدكتور فاسك هو مرشحها لشغل منصب النائب الثاني للرئيس وأعاد المجلس التنفيذي انتخاب الدكتور فاسك لشغل المنصب.

٣ - وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة التنظيمية الشتوية لعام ١٩٩٣، بصيغته المعدلة، الذي يرد، مشفوعا بقائمة الوثائق المعدة للدورة، في الوثيقة E/ICEF/1993/L.1.

٤ - وأبلغ الرئيس المجلس التنفيذي بأن نائب رئيس لجنة البرنامج، الدكتور سيد محسن علي (باكستان) قد أعيد تكليفه بواجبات أخرى من قبل حكومته ولم يعد ممكنا أن يعمل في المكتب. وطلب الرئيس من المجموعة الآسيوية الأعضاء في المجلس اختيار بديل له في أقرب وقت ممكن. وفي حالة إمكان تسمية مرشح قبل انعقاد دورة المجلس العادية، يمكن إجراء الانتخاب عن طريق الاقتراع بالبريد وسيكون بإمكان نائب الرئيس الجديد أن يشارك في اجتماع المكتب الذي يسبق انعقاد الدورة العادية. أما الخيار الآخر المتاح فهو إجراء الانتخاب في اليوم الأول من دورة نيسان/ابريل. وقد طلب الرئيس إلى المجموعة الآسيوية أن يبقي الأمانة على علم بأية تطورات تحدث.

٥ - وقد عقد المجلس التنفيذي ثلاث جلسات عامة في ٩ و ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣.

ثانيا - الجلسات العامة

ألف - كلمة استهلالية من الرئيس

٦ - ذكر الرئيس أنه قام مؤخرا بزيارة البرنامجين اللذين يتلقيان مساعدة من اليونيسيف في الصين والهند. وقال إنه سيقدم تقريرا وافيا عن هاتين الزيارتين في الدورة العادية التي ستعقد في نيسان/ابريل، ولكنه يود أن يطلع المجلس على بعض النقاط البارزة. ففي هذين البلدين، لاحظ أن برنامجي اليونيسيف تقوم بدور حفاز، لأن المساهمات الصغيرة نسبيا المقدمة من اليونيسيف من حيث الوقت والأموال ضوعفت من قبل الحكومتين. وقد درج البرنامجان كلاهما على التركيز على مجالي الصحة والإمداد بالمياه والمرافق الصحية، وإن كان هناك الآن تحول نحو التعليم الابتدائي. وفي كلا البرنامجين، بدا أن معظم الموارد قد استخدمت لأغراض توفير الخدمات، ولكن هناك اتجاه إلى تحويل الموارد نحو بناء القدرات. بيد أنه لكي ينجح البرنامجان سيلزم زيادة التمويل التكميلي زيادة كبيرة. وقال إن البرنامجين المضطلع بهما في الصين والهند هما جزء من دينامية متغيرة، وأن المجلس التنفيذي هو أيضا جزء من ذلك التغيير.

باء - نظرة عامة على التطورات الرئيسية، ألقاها المدير التنفيذي

٧ - قدم المدير التنفيذي نظرة عامة على التطورات ذات الصلة باليونيسيف في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ و شباط/فبراير ١٩٩٣. وقال إن الأشهر القليلة الماضية كانت فترة من "المخاطر والبشائر" على حد سواء.

٨ - وكانت إحدى "المخاطر" الرئيسية هي أن حالات الطوارئ قد أصبحت أكثر حدة بكثير عما كان متوقعا وقت انعقاد دورة المجلس التنفيذي العادية لعام ١٩٩٢. ففي ذلك الوقت، كان هناك أمل فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة والصومال والعراق وأفغانستان. أما الآن، فهناك انهيار في النظام يؤثر في السكان المدنيين في الصومال والحالة في الاتحاد السوفياتي السابق أخطر مما كان متوقعا. ويتوقع المجتمع العالمي أن تتخذ الأمم المتحدة إجراء في هذه الحالات، حتى إذا انطوى ذلك على تعريض الموظفين لمخاطر، وقد قتل في السنة الماضية عدد من موظفي اليونيسيف يفوق ما قتل في السنوات القليلة السابقة. ويتوقع من الأمم المتحدة أن تكون فعالة حيثما يفشل القانون والنظام.

٩ - وفي الوقت ذاته، كان هناك أيضا استعداد جديد من جانب المجتمع الدولي للاستجابة لحالات الطوارئ. وقد اتخذ مجلس الأمن إجراء غير مسبوق تمثل في الإذن بالقيام بعملية واسعة النطاق في الصومال، مثلت لأول مرة اعترافا بحق الشعوب في الغذاء. ومثل ذلك التطور تحديا رئيسيا لليونيسيف وللأمم المتحدة. وكان من حسن الطالع للغاية أن تكون إدارة الشؤون الإنسانية قد أنشئت في أوائل عام ١٩٩٢، ولكنها أجهدت بالفعل الى أقصى حد.

١٠ - وتتمثل إحدى "المخاطر" الأخرى في استمرار الانتكاس في البلدان الصناعية، وهو الأمر الذي يؤثر في توفير التمويل لليونيسيف. وقد خفض اثنان من المانحين الرئيسيين مستويات ما يقدمانه من مساعدة إنمائية رسمية، وبالتالي مساهماتهما المقدمة إلى اليونيسيف. ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالرغم من أن نسبة الدين الافريقي بلغت ثلاثة أمثال دين أمريكا اللاتينية.

١١ - أما فيما يتعلق بـ "البشائر"، فقد استمر انتشار الاعتقاد القائل بأن المجتمع الدولي يجب أن يهتم ببقاء الطفل ورفاهه. وقد كانت الإجراءات التي اتخذت في الصومال لإطعام الجياع تمثل تباينا ملحوظا عما حدث في كلكتا، الهند، في عام ١٩٤٤، عندما مات ١,٥ من ملايين الأشخاص بينما كانت مخازن الحبوب ممتلئة. ففي ذلك الوقت، إذا لم يكن باستطاعة الناس دفع ثمن الأغذية، لم تر الحكومة أنه يقع عليها التزام بإطعامهم.

١٢ - وكان من بين التطورات الإيجابية الأخرى أن ١٢٩ بلدا قد صدق على اتفاقية حقوق الطفل، وأعرب ٣٠ بلدا آخر عن اعتزامه أن يفعل ذلك. أما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، فقد عملت البلدان على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإنجاز برامج العمل الوطنية بحلول عام ١٩٩٢. وقد أجري عدد من المشاورات الإقليمية الرئيسية على الصعيد الوزاري: المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة للأطفال الافريقيين المعقود في داكار، السنغال، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ونظمته منظمة الوحدة الافريقية؛ والمؤتمر المعني برفاه الطفل وحمايته ونمائه الذي عقدته جامعة الدول العربية في مدينة تونس، تونس، في تشرين الثاني/نوفمبر والاجتماع الإقليمي لـ ١٩ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية الذي عقدته المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر؛ والمؤتمر المعني بالطفل في جنوب آسيا الذي نظمته رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في كولومبو، سري لانكا، في أيلول/سبتمبر. وكانت النتائج الرئيسية التي خلصت إليها تلك الاجتماعات هي أن برامج العمل الوطنية يلزم تحسينها بحيث تكون أكثر ملاءمة لاعتبارات الميزانية، وأنه ينبغي توسيع نطاقها لتشمل مستوى الولايات والمحليات، وأنه ينبغي تحديد أهداف وسيطة لفترة منتصف العقد. وقد اتُّفق في المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة للأطفال في افريقيا على أن يكون التمويل الخارجي المقدم لتحقيق الأهداف مكافئا لنسبة ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن تحقيق أهداف مؤتمر القمة إذا ما قامت الحكومات بإعادة تشكيل هيكل المساعدة الإنمائية الرسمية لتلبية الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية.

١٣ - وقد بلغت إيرادات اليونيسيف لعام ١٩٩٢ أكثر من ٩٠٠ مليون دولار، وهو رقم يزيد بنحو ٧٥ مليون دولار عن الرقم المقدر في الخطة المتوسطة الأجل. وترجع الزيادة إلى حد كبير إلى زيادة التمويل لحالات الطوارئ.

١٤ - وقال المدير التنفيذي إن اليونيسيف تعرب عن أسفها لوفاة سفيرة الخير أودري هيبورن، التي أسهمت "إسهاما رائعا لصالح الأطفال"، والدكتور سابورو أوكيتا، رئيس لجنة اليابان لليونيسيف. وبناء على طلب المدير التنفيذي، التزم المجلس التنفيذي الصمت للحظة تكريما.

١٥ - وفيما يتعلق بمسألة الأماكن المخصصة للمكاتب في مقر اليونيسيف (E/ICEF/1993/AB/L.9)، قال المدير التنفيذي إنه قد تمت دراسة مواقع داخل مدينة نيويورك وخارجها. وقد قدمت مدينة نيو روشيل عرضا من شأنه أن يحقق وفورات كبيرة في التكلفة، إلا أن الانتقال بعيدا عن مقر الأمم المتحدة من شأنه أن يؤدي إلى بعض المشاكل. وقد قدمت مدينة نيويورك عرضا مقابلا مهما قيمته ٩٠ مليون دولار. ونتيجة لذلك، فإنه سيوصي المجلس التنفيذي بأن تقبل اليونيسيف العرض المقدم من مدينة نيويورك بالبقاء في المدينة. وبموجب شروط ذلك العرض، ستصبح دار اليونيسيف ومبنى آخر، لم يُختر بعد، ملكا لليونيسيف.

جيم - القضايا الرئيسية المطروحة أمام الدورة العادية لعام ١٩٩٣

١٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الوثيقة EB/1993/001 و Add.1، "القضايا المطروحة أمام دورة المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٣"، توجز مجموعة القضايا البرنامجية والتنفيذية التي سيناقشها المجلس.

١ - القضايا البرنامجية

١٧ - حدد نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) ستة مجالات رئيسية لكي تناقشها لجنة البرامج:

(أ) التوصيات البرنامجية القطرية الـ ٢٤ (١٢ قصيرة و ١٢ كاملة) و ٢٠ توصية أخرى مختلفة (برامج مرحلية، طلبات للحصول على موارد عامة إضافية، طلبات الحصول على تمويل تكميلي "قائمة بذاتها") المقدمة للموافقة عليها. وتعتبر البرامج القطرية من صميم عمل اليونيسيف؛

(ب) متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وقد حدث تقدم مشجع في هذا المجال، كما يبدو من عدد برامج العمل الوطنية التي أنجزت بالفعل أو التي قيد الإعداد، والالتزام السياسي الذي أعرب عنه في مختلف الاجتماعات الإقليمية، وتحديد أهداف منتصف المدة، والدعم المتواصل للتصديق على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها؛

(ج) عمليات الطوارئ. كان للنمو السريع في عدد وتعقد حالات الطوارئ آثار كبيرة بالنسبة لليونيسيف، حيث كانت تحدث على نطاق لم يشاهد منذ فترة الأربعينات. وفي عام ١٩٩٢، بلغت نفقات عمليات الطوارئ لليونيسيف نحو ١٧٠ مليون دولار، أي ٢٤ في المائة من إجمالي النفقات البرنامجية. وفي المقابل، بلغت نفقات عمليات الطوارئ في عام ١٩٩٠، ٥٠ مليون دولار، أي ٨ في المائة من إجمالي النفقات البرنامجية. وقد حدد التقرير الذي سيقدم الى المجلس التنفيذي (E/ICEF/1993/11) عددا من القضايا المتعلقة بالسياسات العامة التي قد يود المجلس التنفيذي أن ينظر فيها، بما في ذلك نطاق وحجم الموارد المكرسة لحالات الطوارئ. وفي حين أسفرت حالات الطوارئ عن وفاة نحو مليون طفل خلال السنة الماضية، فقد نجم عن حالات الطوارئ "الصامتة" الأخرى وفاة ١٢,٥ مليون طفل؛

(د) مختلف ورقات السياسة والتقارير المرحلية التي تقدم إلى المجلس، بما في ذلك ورقات السياسة والتقارير المرحلية المتعلقة بكفالة بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا (E/ICEF/1993/L.4)؛ ومبادرة باماكو (E/ICEF/1993/L.6)، وحالة الأطفال والنساء في أوروبا الوسطى والشرقية (E/ICEF/1993/L.7)؛ وسياسة اليونيسيف بشأن تنظيم الأسرة (E/ICEF/1993/L.5)؛ وبرامج اليونيسيف من أجل فقراء الحضر (E/ICEF/1993/L.9)؛ والطفل والبيئة والتنمية (E/ICEF/1993/L.2)، وكذلك المتعلقة بالقضايا المتصلة بالصحة بما في ذلك مبادرة لقاحات الأطفال (E/ICEF/1993/L.3)، واستجابة اليونيسيف لفيروس نقص

المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (E/ICEF/1993/L.10)، وتقرير اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية (E/ICEF/1993/L.11)؛

(هـ) توصية برنامج الصناديق العالمية المقترح (E/ICEF/1993/P/L.3، و Add.1)؛

(و) استجابة اليونيسيف لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقد وفر القرار إطارا هامة للأنشطة التعاونية، وستقوم اليونيسيف، حسب ما هو مطلوب في القرار، بإعداد تقرير عن استجابتها للمجلس التنفيذي (E/ICEF/1993/L.8، و Add.1).

١٨ - وفيما يتعلق بمجال الطفل والبيئة، سأل أحد الوفود عما إذا كانت اليونيسيف تقترح أن يكون هذا المجال هو أحد المجالات التي يتوخى توسيع نطاقه بدرجة كبيرة. وإذا كان هذا هو الحال، فإن وفده يأمل في أن تعلم اليونيسيف المجلس بالمجالات التي سيتم تقليصها لاتاحة الفرصة للتوسع. وأجاب نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) بأنه لا يقترح إجراء أي توسع كبير. ومنذ عدة سنوات، طلب المجلس إدراج القضايا المتصلة بالطفل والبيئة في البرامج القطرية، ولكن مع عدم إنشاء برامج خاصة. وسيكون التقرير متفقا مع جدول أعمال القرن ٢١ ولكنه لن يقترح إنشاء أنشطة تتطلب نفقات جديدة كبيرة.

١٩ - وقال الوفد ذاته إنه يشاطر قلق اليونيسيف بشأن حالات الطوارئ ويود أن يرى أثر عمل اليونيسيف في مجال الطوارئ بالنسبة للتنمية الطويلة الأجل، فضلا عن أمثلة للعلاقة بين إدارة الشؤون الإنسانية واليونيسيف في الميدان. وفيما يتعلق بنقص التمويل التكميلي في غير حالات الطوارئ، أعرب عن أمله في أن يحدد المدير التنفيذي مقترحات لتخفيض الاحتياطيات للتعويض عن ذلك.

٢٠ - وفيما يتعلق بالورقة التي ستعرض على المجلس التنفيذي عن تنظيم الأسرة تمنى المتحدث أن يُضمنها المدير التنفيذي عددا من الخيارات.

٢١ - وأعرب المتحدث نفسه عن أمله في أن تتضمن ميزانية الصناديق العالمية تبريرا كاملا لأسباب اختيار هذه الآلية البرنامجية بالذات. واستدرك قائلا، إنه لا يعني بذلك تقديم شرح لماهية هذه الصناديق، بل تبرير حقيقي لأسباب استخدامها بدلا من البرامج القطرية. وأكد أن حكومته ترى الفائدة التي تنطوي عليها هذه الصناديق، ولكنها غير متأكدة من أن استخدامها يمثل أفضل توظيف للأموال، أو أن الهدف منه هو اختصار الطريق الى أولويات الحكومات المتلقية.

٢٢ - وكان رد نائب المدير التنفيذي على هذه الاستفسارات، هو أنه يأمل أن توضح التوصية البرنامجية للصناديق العالمية الأسباب الداعية للإستعانة بهذه الآلية. وأكد أن التحصين الشامل للأطفال، على سبيل

المثال، لم يكن ليتحقق بدون مساعدة هذه الصناديق، كما أشار الى أن معدل استخدامها في المقر لا يتجاوز ٣ في المائة من إجمالي النفقات البرنامجية.

٢٣ - واستفسر متحدث آخر عن استجابة اليونيسيف لقرار الجمعية العامة ١٠٠/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. وأوعز الى أن القرار يطلب الى الوكالات تقديم تقارير الى مجالس اداراتها في موعد غايته ١ آذار/مارس عن تنفيذ هذا القرار واستعلم عما إذا كان تقرير المدير التنفيذي يتضمن مثل هذا الرد. وأجاب نائب المدير التنفيذي بقوله إن المدير سيدرج في تقريره مناقشة موجزة بشأن هذا الموضوع، وأشار الى اتفاق سابق يخرج موضوع مكافحة إساءة استعمال المخدرات من الموضوعات الرئيسية للتعاون مع اليونيسيف، وإن كانت بعض البرامج القطرية تشمل عناصر تتعلق بقضايا تمس هذا الموضوع مثل أنشطة الدعوة ومسألة التدخين.

٢٤ - ورحب أحد الوفود بالمتابعة النشطة لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. وقال إن الإضافة المرفقة الى "ورقة المواضيع" تشرح استجابة اليونيسيف الراهنة إزاء هذا الموضوع. ورأى أن أي مناقشة يجريها المجلس التنفيذي للقرار ولموضوع الاصلاح في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة تنطوي على فائدة، لكنه نبه الى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة هما الجهتان المعنيتان باجراءات المتابعة في هذا الشأن. وطالب بتوخي أكبر قدر من الحرص إن كانت نية المجلس التنفيذي اتخاذ قرار في هذه المجالات.

٢٥ - وأكد نائب المدير التنفيذي أن اليونيسيف تعمل بهمة في عدد من المجالات لتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧. وأنها تستطلع مع أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات تكلفة القيام بتحرك أسرع لتأمين أرضية مشتركة أوسع نطاقا. وفيما يتعلق بإضفاء الانسجام على دورات البرمجة، قال إن ثلثي البلدان التي تنفذ فيها برامج تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف تعرف الدورة البرنامجية الموحدة. غير أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تخرج عن نطاق هذه الدورة نظرا الى ارتكاز أنشطتها على قاعدة المشروع. ومن ناحية أخرى تتابع اليونيسيف مع الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات مسألة النهج البرنامجية سعيا الى وضع مجموعة النهج البرنامجية التي تتبعها الأمم المتحدة في إطار أكثر تماسكا. وأكد أن اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يتبعان أكثر النهج البرنامجية جدية، وأنهما يسهران على رعايتها، وفي الوقت نفسه رعاية نهجهما القائمة على اللامركزية. واشار الى أن اليونيسيف كانت الوكالة الأولى التي اقترحت استخدام مذكرة الاستراتيجية القطرية التي يتناولها القرار ١٩٩/٤٧.

٢٦ - وبالنسبة لآخر تقييم نفذته اليونيسيف، قال المتحدث ذاته إن المجلس التنفيذي إن أجرى حوارا بشأن هذا التقييم سيكون من نتائجه التأثير ايجابا على مناقشات المجلس المتعلقة بمسألة الاصلاح في

الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، أضافت متحدثة ثانية بأن حكومتها تحبذ تحسين التعاون بين اليونيسيف وسائر أجهزة الأمم المتحدة، ودعت الى تجنب ازدواج العمل.

٢ - قضايا العمليات

٢٧ - أعطت نائبة المدير التنفيذي (للعمليات) فكرة عامة عن مسائل التنفيذ الرئيسية التي تواجه المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بالشؤون المالية لليونيسيف، أكدت أن سنة ١٩٩٢ كانت من السنوات البارزة لايرادات اليونيسيف، وأما سنة ١٩٩٣ فتمثل تحديا أمام المنظمة. وألمحت الى أن بعض البلدان كان يمكن أن يخفض مساهمته في الموارد العامة بسبب قوة دولار الولايات المتحدة، لكن بعض الحكومات اتجه رغم ذلك الى زيادة مساهمته في هذه الموارد العامة، وتمنت أن يسهم هذا الإجراء في التعويض عن النقصان الحاصل فيها. وكان المتوقع أن تصل جملة الموارد العامة لسنة ١٩٩٣ الى نفس مستواها في سنة ١٩٩٢ أو أن تتجاوزها قليلا، غير أن الخطة المالية المتوسطة الأجل (E/ICEF/1993/3) قدمت للفترة ١٩٩٥-١٩٩٣ اسقاطات تقل عن السنة الماضية. وأوعزت النائبة الى اعتزام اليونيسيف استخدام السيولة الراهنة في الموارد العامة للمحافظة على مستوى النفقات البرنامجية. وقالت إن النفقات ستتجاوز الايرادات مع اتجاه السيولة الى الانخفاض الى النسبة المطلوبة وهي ١٠ في المائة. وأن المؤشرات تدل على أن المساهمات المقدمة الى الأموال التكميلية لغير حالات الطوارئ تتجه الى الزيادة، وكما تدل على أن اجمالي النفقات البرنامجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ يزيد عن المستوى المخطط بمبلغ ٤٠ مليون دولار.

٢٨ - وفيما يتعلق بميزانية الادارة والدعم البرامجي، المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، والمقترحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (E/ICEF/1993/AB/L.1 و Corr.1 و Corr.2)، قالت النائبة إن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ستتمكن من نظر هذه الميزانية لأنها قررت بالفعل عقد دورة استثنائية في نهاية آذار/مارس.

٢٩ - وأردفت قائلة إن "ورقة المواضيع" تحدد الميزانية التكميلية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بمبلغ قدره ٦,٣ من ملايين الدولارات، لكن هذا الرقم انخفض في الواقع الى ٣,٩ من ملايين الدولارات، تتضمن مبلغ ٣,٤ من ملايين الدولارات وافق المجلس التنفيذي في سنة ١٩٩٢ على تخصيصه لبرامج تنفذ في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا. ومن ثم، بلغت قيمة الزيادة الصافية الإلزامية ٠٠٠ ٥٠٠ دولار، لأن الوفورات عوضت عن الزيادات الإلزامية الأخرى.

٣٠ - وأوضحت نائبة المدير التنفيذي أن اليونيسيف، وهي تعد الميزانية المقترحة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٤، راعت تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي التي تستند الى أعمال الفريق المرجعي المعني بشكل الميزانية. ووضعت الأمانة العامة في اعتبارها المعايير المتعلقة بالوظائف الأساسية مقابل وظائف المشاريع، كما راعت تقليل حجم موظفي أماكن المقر (خُفض عددهم الإجمالي من ٩٠٩ الى ٨٧٩ موظفا، وخُفض في المقر بنيويورك من ٦٦٠ الى ٦٢٧ موظفا، وهو رقم يشمل أيضا الزيادات في عدد الموظفين الحاصلة في مكتب برامج الطوارئ ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات وبين ضباط الأمن). وأردفت قائلة إن جميع الوظائف

الحالية من الفئتين مد - ١ والمرتبة - ٦، ومد - ٢ والمرتبة - ٧ أخضعت للتصنيف، ونتيجة لذلك قل عدد الوظائف في الرتبة مد - ١ أو م - ٦ بالمقر بمقدار وظيفتين كما قل عدد الوظائف في الرتبة مد - ٢ أو م - ٧ في الميزانية المقترحة بمقدار وظيفتين أخريين. وجرى أيضا تصنيف جميع الوظائف التمثيلية في المكاتب الميدانية، وتضمن ذلك اقتراحا برفع مستوى وظيفة في الرتبة مد - ١ الى الرتبة مد - ٢ وست وظائف في الرتبة ف - ٥ الى الرتبة مد - ١، وخفض وظيفة في الرتبة مد - ١ الى الرتبة ف - ٥.

٣١ - ومضت قائلة إن الميزانية المقترحة تتضمن زيادة مقدارها ٥٠,٨ من ملايين الدولارات (بنسبة ١٢,٩ في المائة) بالمقارنة بميزانية فترة السنتين السابقة، وأنها تأخذ في الاعتبار معدل التضخم العالمي البالغ ٤ في المائة سنويا، والعوامل غير المتصلة بالتخضم وقيمتها ٣١,٩ من ملايين الدولارات. وقد تم لمرة واحدة تحمل تكاليف ناجمة عن تغيير شبكات الحاسوب في المقر؛ ومع زيادة سرعة هذه العملية ستزيد التكاليف في الميزانية المقترحة، بيد أن الوفورات التي ستتحقق في الأجل الطويل ستكون عظيمة القيمة. ومن ناحية أخرى، أدى التحويل الصافي للوظائف الأساسية الى وظائف مشاريعية الى زيادة التكاليف بمقدار ٤ ملايين دولار.

٣٢ - ومضت قائلة إنه بالإضافة الى موضوعي الميزانية والأماكن المخصصة للمكاتب في المقر، اللذين تناولهما المدير التنفيذي من قبل، ثمة قضية تنفيذية رئيسية تتمثل في اقتراح المدير التنفيذي إجراء دراسة للهيكل الاداري والتنظيمي لليونيسيف (E/ICEF/1993/AB/L.8). فإن أُقر الاقتراح، فسوف تقدم الدراسة الى المجلس التنفيذي في دورته لسنة ١٩٩٤.

٣٣ - وقال متحدث إن عددا من الوفود التي تحضر اجتماعات المجلس التنفيذي يفتقر الى الخبرة في مجال الميزانيات. وان الوثائق التفصيلية للميزانية التي قدمت الى المجلس، ولئن كانت شاملة لجميع المعلومات الضرورية، تبدو الى حد ما عسيرة على الفهم. واقترح أن تقدم الأمانة العامة استعراضا عاما لمختلف ميزانيات اليونيسيف، بما في ذلك اجمالي نفقاتها وايراداتها. وكان رد نائبة المدير التنفيذي (للعمليات) على ذلك أنه يمكن إعداد ورقة معلومات تتضمن ميزانية الادارة والدعم البرامجي والصناديق العالمية، وعمليات بطاقات المعايدة، ومسائل الموظفين والمكاتب المبدانية.

٣٤ - وذكر المتحدث نفسه أن التقييم الأخير الذي أجرته اليونيسيف تضمن توصيات تتعلق بالمساءلة في المجالات المالية، واقترح على اليونيسيف وضع تعاريف لمفاهيم "التكاليف الادارية" و "المهام الأساسية". ونبه متحدث آخر الى ضرورة أن تؤخذ آخر التقييمات التي أجرتها المنظمة في الاعتبار ضمن اقتراح إجراء الدراسة المتعلقة بالهيكل الاداري والتنظيمي لليونيسف.

٣٥ - وعقبت نائبة المدير التنفيذي (للعمليات) على ذلك بقولها إن قضية المساءلة المالية نوقشت بقدر أكبر من التفصيل داخل اليونيسيف في العام الماضي، وأن الأمانة بصدد وضع تعاريف مقبولة في هذا الشأن. وفي باب آخر، قالت إن اقتراح المدير التنفيذي بشأن دراسة الهيكل الاداري والتنظيمي يتضمن إشارة الى

التقييم الأخير، وسوف تكون المدخلات التي يسهم بها مفيدة إن قرر المجلس المضي قدما في إجراء هذه الدراسة.

دال - جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف

٣٦ - عرض المدير التنفيذي على المجلس توصية بشأن جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف لعام ١٩٩٢ (E/ICEF/1993/P/L.1). وأوضح المدير أن ١١ ترشيحا وردت من جميع المناطق. وفي حين اعتبر أن جميعها جدير عن حق بالجائزة، قال إن المكتب أوصى بمنحها لشعب وولاية سييرا بالبرازيل، اللذين تدلل منجزاتهما على ما يمكن تحقيقه في منطقة شديدة الفقر تجاهد في سبيل مساعدة ذاتها في ظل ظروف غير مؤاتية.

٣٧ - وألمح المدير التنفيذي الى أن ولاية سييرا يقطنها ستة ملايين نسمة، وهو عدد يقارب في حالات كثيرة سكان بعض الدول. وفي سنة ١٩٨٦، انتخبت الولاية حكومة جديدة دشنت برنامجا للعمل لصالح المرأة والطفل ظل قائما حتى بعد تغير هذه الحكومة. وكان أول ما فعلته الحكومة الجديدة هو إجراء مسح لوفيات الرضع بين لها الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال وهي الإسهال والالتهابات الرئوية وسوء التغذية، وأن نصف عدد المتوفين من الأطفال لم يروا أخصائيا صحيا في حياتهم. وفي مرحلة لاحقة استهلت الحكومة برنامجا كبيرا لتزويد الأسر المعيشية بمعلومات عن الرضاعة الطبيعية وتوعيتهم بأهمية التحصين، وغير ذلك من القضايا الصحية ذات الصلة. وفي سنة ١٩٨٧، وفي ظل حالة جفاف خطيرة ألمت بالولاية، تمكنت الحكومة من استغلال الموقف لصالحها فهيأت ٠٠٠ ٦ وظيفة استثنائية للفقراء، وقامت بتدريبهم كعمال صحيين في المجتمع المحلي. وفيما بعد أبقت على ٧٠٠ ١ منهم كدعاة صحيين. وأسفر هذا البرنامج عن نتائج مثيرة: فانخفض معدل وفيات الرضع والأمهات بنسبة الثلث. ورأى في ذلك مثالا رائعا على إمكان قيام منطقة فقيرة بإحداث تغييرات مهمة، حتى وإن كانت ضحية لظروف غير مؤاتية. وقد وافق المجلس على توصية المدير التنفيذي وقرر منح الجائزة لشعب وولاية سييرا (انظر الفصل الثالث، المقرر ١/١٩٩٣).

هاء - الأعمال التحضيرية للدورة العادية لعام ١٩٩٣

١ - حالة الوثائق

٣٨ - أطلع أمين المجلس التنفيذي أعضاء المجلس بإيجاز على حالة الوثائق على النحو الوارد تفصيلا في الوثيقة E/ICEF/1993/INF/1، ولاحظ، على وجه الخصوص، أن الوثائق المذكورة أدناه أدمجت معا لتجنب الازدواج: التقرير المتعلق بعمليات الطوارئ مع الورقة المتعلقة باستراتيجية الطوارئ للأمم المتحدة وإعادة التشكيل والآثار المترتبة عليها بالنسبة لليونيسيف، والتقرير المتعلق بإعادة تنظيم الصناديق العالمية وتوحيدها مع التوصية المتعلقة بالميزانية البرنامجية للصناديق العالمية. كذلك استرعى أمين المجلس الانتباه الى الوثائق المتأخرة المتصلة بالدورة العادية (التقرير المتعلق بالإصلاح في الأمم المتحدة وتعليقات المدير

التنفيذي على التقييم الذي أجراه المانحون لليونيسيف مؤخرا)، بالإضافة الى تقرير آخر سيقدم الى الدورة التنظيمية الحالية هو (المواضيع المدرجة في جداول أعمال المجلس التنفيذي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ (E/ICEF/1993/CRP.9)).

٣٩ - ونبه أحد الوفود الى أن تخفيض حجم الوثائق هو أحد المطالب التي تكرر تقديمها الى مجلس الادارة على مر السنين، ومع ذلك، طلب المكتب من الأمانة اجتماع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إعداد تقرير مرحلي مؤقت عن مبادرة باماكو ضد مشيئة المجلس. واشار هذا الوفد الى دعمه التام لمبادرة باماكو والأولوية التي تمنح للاهتمام بأفريقيا، لاسيما في إطار المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة للأطفال الافريقيين، ومع ذلك رأى أن مكان مناقشة هذا الموضوع هو بند جدول الأعمال الذي يتناول ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في افريقيا دون الحاجة الى إعداد تقرير مستقل في هذا الخصوص.

٢ - ورقة معلومات أساسية بشأن العمل المقبل للمجلس وإجراءاته، ومقترح من الرئيس بشأن إجراءات المجلس

٤٠ - عرضت على المجلس ورقة معلومات أساسية بشأن العمل المقبل للمجلس وإجراءاته (E/ICEF/1993/CRP.5)، ومقترح من الرئيس بشأن إجراءات المجلس (E/ICEF/1993/CRP.6) لعلمه، وموافقته، على التوالي. وأوضح الرئيس ان المقترح كان موضوعا لمشاورات مكثفة أخذت بعين الاعتبار الآراء التي دعت الى ضرورة تركيز جدول الأعمال على القضايا المعنية بالسياسة.

٤١ - وعلى الجملة، رحبت الوفود بمقترح الرئيس، في حين أشار بعضها الى أنها تمس الشواغل الرئيسية التي تهم الوفود الأعضاء في المجلس. ومن ناحية أخرى، أكدت بعض الوفود أن النظر في اساليب عمل المجلس التنفيذي لا يمكن أن يتم بمعزل عن المناقشات الجارية في إطار الجمعية العامة بشأن إعادة تشكيل وتنشيط الأمانة العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ورئي أن ثمة حاجة الى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع توجيهات عامة في مجال السياسة، لاسيما المجالات ذات الاهتمام المشترك لمختلف الوكالات. كذلك، أشير الى أهمية ألا تعيق مناقشات المجلس دون اتخاذ أي مقررات بشأن الإصلاح على نطاق المنظومة ولما لهذه المقررات من أسبقية على مقررات المجلس المتعلقة بأساليب العمل. ومع ذلك، نودي الى القيام خلال فترة زمنية قصيرة بتنفيذ بعض جوانب الإصلاح المتصلة باليونيسيف دون غيرها دون انتظار ما تتخذه الأمم المتحدة من إجراءات.

الوثائق

٤٢ - اتفقت معظم الوفود التي تناولت هذه المسألة على ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل تخفيض حجم الوثائق، وشددت على مسؤولية أعضاء المجلس وطالبتهم بمحاولة تقليل الطلبات على الوثائق الى الحد الأدنى. ورئي أن من السبل التي تيسر تحقيق هذا التخفيض التأكد من أن الوثائق المطلوبة تنصب على القضايا التي تتطلب اتخاذ اجراءات من جانب المجلس. وطرحت عدة مقترحات بشأن زيادة ترشيد الوثائق

تضمنت توزيع معلومات على أعضاء المجلس في الفترة الواقعة بين الدورات والاجتهاد لجعل توقيت تقديم بعض التقارير التي تتناول مواضيع محددة هو كل سنتين أو ثلاث سنوات. واشار بعض الوفود الى ضرورة تحسين ترجمات الوثائق وأهمية إصدار الملخصات التنفيذية. ويمكن القول بصفة عامة أن هذا الفرع حظي بتأييد الوفود.

جدول الأعمال

٤٣ - انصب معظم المناقشة على مسألة الاكتفاء بموضوعين اثنين من المواضيع الرئيسية المتعلقة بالسياسة أو التي تستدعي اتخاذ مقررات تتعلق بالسياسة. وفي حين اتفق أعضاء المجلس على ضرورة وضع بعض المحددات في هذا الشأن، سعوا الى الاطمئنان الى وجود درجة مرونة معينة في طرح هذه التوصية بالذات. وأضاف أحد الوفود أن على المجلس أن يحدد بعض المعايير للقضايا التي يتولى النظر فيها، في حين اشار وفد آخر الى أهمية أن ينظر المجلس في وسيلة لربط المواضيع المختارة بمسألة تقديم الوثائق كل سنتين أو ثلاث سنوات. كذلك حظيت بالترحيب مسألة استعراض بنود جدول الأعمال، لاستبعاد نظر المواضيع التي تبيت غير ذات صلة، وزيادة تنظيم جدول الأعمال بتجميع المواضيع في الميادين المتصلة فيما بينها من أجل التوصل الى صياغة هيكل منطقي لجدول الأعمال.

الادارة التنفيذية

٤٤ - علقت عدة وفود على رداءة ترجمة هذا الجزء من المقترح، وقالت انه يحتاج الى مزيد من البيان. وأعرب وفد آخر عن قلقه أن يؤدي هذا المقترح بالذات الى تقييد السلطة التقديرية للمجلس. ولوحظت أهمية وجود صياغات أكثر مرونة وضرورة توخي الإيجاز في المقررات. وفي حين رأى أحد الوفود في هذا الجزء إعلانا عن حسن النوايا، حذر وفد آخر من الدخول في مسائل الادارة الجزئية.

النظر في توصيات البرامج القطرية

٤٥ - تشاطرت الوفود رأيا مفاده أن المقترحات ذات الصلة رغم ما تتسم به من طابع بناء، بالنظر الى أهمية المسألة المشمولة، فإن ثمة حاجة الى تقديم إيضاحات أخرى، لاسيما فيما يتعلق بمسألة عقد اجتماعات بين دورات لجنة البرنامج، كذلك، اشير الى ضرورة تقديم استعراض متعمق في هذا الشأن. ومن ثم، ساد توافق في الآراء على تأجيل المناقشة.

٤٦ - في هذا السياق، أعيد طرح موضوع الآثار الناجمة عن إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لهذه المسألة. ورئي ان إصلاح الأمم المتحدة قد يسبب انعكاسات على هيكل ومهمة مداولات المجلس، على اعتبار أن النظر في بعض البنود يمكن أن يكون مشمولا أيضا بالمداولات التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأشير الى جدوى القيام، عند الاقتضاء، بإجراء تغييرات، طفيفة، أما التغييرات الواسعة النطاق فلابد قبل إدخالها من التريث لحين التوصل الى حلول بشأن مسألة الإصلاح في الأمم المتحدة.

النقل الالكتروني للوثائق

٤٧ - لئن اتجهت معظم آراء وفود المجلس الى الموافقة على إنشاء شبكة في اليونيسيف لنقل وثائق المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٤ الى البعثات الموجودة في نيويورك الكترونيا، والى العواصم إن كان ذلك مجديا، ولنقل رسائل الكترونية مباشرة بين اليونيسيف وأعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين، شكك أعضاء آخرون في جدوى هذه الشبكة بالنسبة للبلدان النامية التي تنخفض قدرتها التكنولوجية في هذا المجال بالمقارنة بالبلدان الصناعية. ومن ثم، طلبوا معلومات وتحليلات إضافية، لاسيما بالنسبة للتكلفة، فيما يتعلق بهذه الشبكة.

٤٨ - وقد علقت الجلسة العامة وارسل اقتراح الرئيس الى جلسة الصياغة. وعندما أعيد فتح الجلسات العامة، وافق المجلس التنفيذي على الاقتراح بعد تعديله (E/ICEF/1993/CRP.6/Rev.1)، وتلا الرئيس هذه التعديلات (انظر الفصل الثالث، المقرر ٢/١٩٩٣.

٣ - جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال

٤٩ - في إطار استعراض جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال للدورة العادية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٣ (E/ICEF/1993/1)، لاحظ كثير من الوفود أن الجلسات الموازية التي عقدت في أثناء دورة المجلس في العام الماضي كللت بالنجاح وانه ربما أمكن زيادة عدد هذه الجلسات في غضون الدورة الحالية. غير أن بعضا آخر رأى أنه لا يوجد أبدا ما يدعو الى عقد جلسات موازية إضافية، متذرعا بأن الدول التي تمثلها وفود صغيرة لا يمكن أن تغطي هذه الجلسات بشكل واف. وطلب أحد الوفود عقد اجتماع مسائي آخر لكن الأمانة أوضحت ان عدد الجلسات المقررة بلغ فعلا ٣٠ جلسة، وهو الحد الأقصى الذي حددته الأمم المتحدة.

٥٠ - واقترح أحد الوفود تخصيص وقت أكبر لمناقشة المسائل المتعلقة بالسياسية، وأن تجرى مناقشتها قبل مناقشة الأوراق المقدمة لأغراض الاستعراض فقط، والهدف من ذلك هو توفير وقت واف لعملية الصياغة. وبالإضافة إلى ذلك، رأت وفود عديدة تشجيع عرض القضايا المتعلقة بالسياسة في هيئة مجموعات، كلما أمكن ذلك.

٥١ - ورأت بعض الوفود إمكانية تقصير الوقت المخصص للمناقشة العامة أو اجراءها كل سنتين (مثلما هو الحال في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وبهذه الطريقة، تعقد فقط في غير سنوات الميزانية. لكن وفود عديدة أبدت رفضها التام لهذا الاقتراح، لأن بلدانها توفد وزراءها خصيصا للغرض المحدد المتمثل في المشاركة في المناقشات العامة باعتبارها جزءا أساسيا في إجراءات المجلس. ورئي أن أحد سبل تحسين المناقشة العامة هو احترام الوفود لفترة العشر دقائق المحددة للمناقشة. كما حضت الوفود على الحضور إلى الجلسات في أوقاتها المحددة تماما.

٥٢ - ونبهت بعض الوفود إلى أن السنة الحالية هي سنة ميزانية، وأن الوقت المحدد للجنة الإدارة والمالية (وهو ٣ أيام) غير كاف. ورأى وفد آخر أن جلسات اللجنة يمكن أن تبدأ يوم الجمعة، ٣٠ نيسان/أبريل. ومن ناحية أخرى، اتفق على إحالة البند ٤ (تقديرات ميزانية الإدارة والدعم البرامجي) والبند ٥ (الميزانيات البرنامجية للصناديق العالمية) لمناقشتها في جلسة الصياغة. وفيما يتعلق بأعمال لجنة البرنامج، رئي أن الوقت المخصص للبند ١٢ (الطفل والبيئة والتنمية) أطول من اللازم، وأن البند ٦ (و) (برامج أقاليمية وغيرها) مكانه البند ٥ المعني بالميزانيات البرنامجية للصناديق العالمية.

٥٣ - وفيما يتعلق بالمسألة التي أثيرت في اليوم الأسبق بشأن تفسير الطلب الذي قدمه المكتب لإصدار تقرير عن مبادرة باماكو في الوقت الذي سبق أن قرر فيه المجلس أن التقرير غير مطلوب، أفادت الأمانة بأن بعض أعضاء المجلس، طلبوا فعلا في أعقاب الدورة العادية لعام ١٩٩٢ ورقة عن مبادرة باماكو. كذلك، رأى بعض الوفود أن موضوع مبادرة باماكو موضوع مهم يستدعي إبقاءه كبند منفصل في جدول الأعمال. لكن أحد الوفود أشار إلى أن هذه المسألة ستطرح في المناقشات العامة، ولا داعي من ثم، إلى إفراد بند مستقل لها في جدول الأعمال.

٥٤ - وقد اشير إلى البندين المعنونين "متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل"، و"الطفل والبيئة والتنمية"، وإلى أنهما رغم ما يتحليان به من أهمية سيطرحان على الأرجح في سياق المناقشات العامة. واستخلص من ذلك أن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى تقصير مدة أعمال لجنة البرنامج. وهو ما رأت وفود عديدة أنه إجراء غير مناسب.

٥٥ - وفيما يتعلق بأحدث تقييمات المانحين التي تتناول اليونيسيف، أعربت وفود عديدة عن أسفها لعدم توفر هذه الوثيقة قبل ٥ شباط/فبراير، وصدورها باللغة الانكليزية فقط. وفي حين أعربت وفود عديدة عن رغبتها في مناقشة الوثيقة في الدورة العادية، قوبلت هذه الرغبة بالاعتراض من جانب الوفود التي رأت أن هذه الوثيقة لم تقدم بالأسلوب التقليدي، كما أن المجلس لم يتفق على تقديم وقت عرضها. وقدم اقتراح يقضي بمناقشة التقرير في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال (اليونيسيف وإصلاح منظومة الأمم المتحدة). لكنه أيضا قوبل بالمعارضة، غير أنه جرى الاتفاق على إمكانية القيام في الدورة العادية بمناقشة تقييم المانحين المتعددين في إطار بنود مختلفة في جدول الأعمال، على ألا يتخذ المجلس قرارا بشأن التقييم إنما يكتفي "بالإحاطة علما" به.

٥٦ - وردا على استفسار بشأن إذا كان البند ١٦ من جدول الأعمال مطروحا للنظر أو الموافقة، ردت الأمانة بأن الجمعية العامة طلبت إلى اليونيسيف في القرار ١٩٩/٤٧ إعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار وتقديمه إلى المجلس. ومن ثم، رأت أن البند يمكن أن يكون مطروحا للاستعراض أو الموافقة. ونبه أحد الوفود إلى أن الموضوع المشمول بالبند ١٦ موضوع فضفاض، وعليه، ووفق على تغيير عنوان البند إلى "اليونيسيف، وإعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما".

٥٧ - وأشير إلى ضرورة توخي الإيجاز في البيان الافتتاحي الذي يدلي به المدير التنفيذي والإجابات التي يرد بها على ما يطرح من أسئلة في المناقشة العامة. ومن ناحية أخرى لوحظت التغطية الوافية لمعظم المواضيع المشمولة في تقرير المدير التنفيذي.

٥٨ - ومع مراعاة المناقشات التي أجريت في اليوم السابق فيما يتعلق باقتراح الرئيس بشأن إجراءات المجلس (E/ICEF/1993/CRP.6)، كرر أحد الوفود تأكيد أنه سيكون من المفيد لو تسنى ترشيد عرض البرامج القطرية.

٥٩ - وارتئي أن الوقت المخصص لإجراء مناقشات غير رسمية محدود للغاية وأن إجراء مشاورات متوازية مسألة غير مقبولة.

٦٠ - ولوحظ أيضا أن موضوع الصناديق العالمية يرد تحت بنود عديدة وربما يمكن إلغاء إحدى المناقشات لتوفير الوقت. وردت الأمانة على ذلك بأن ذكرت أن هناك بعض الفرق بين مناقشة الموضوع في إطار البندين ٣ و ٦ (و) من جدول الأعمال. ففي حين أن البند ٣ من جدول الأعمال سيعالج الجوانب الهيكلية للصناديق، سيعالج البند ٦ من جدول الأعمال الموافقة على اعتمادات محددة لبرامج أقاليمية، جنبا إلى جنب مع الموافقة على اعتمادات لتوصيات ببرامج قطرية. بيد أن الأمانة لاحظت أنه حيث أن البند ٣ من جدول الأعمال يعالج الشكل الذي تعرض فيه الصناديق العالمية على المجلس، وهو شكل قرره الفريق المراجعي المعني بالميزانية وأيده المجلس بالفعل، فلعله يمكن إلغاؤه.

٦١ - ولوحظ كذلك أن بنود جدول الأعمال ستستغرق من الوقت ما يود المجلس تخصيصه لها، حيث أن أعضاء المجلس هم الذين يملون جدول الأعمال الفعلي، مقابل جدول الأعمال المؤقت.

٦٢ - وتم الاتفاق على أن تعد الأمانة جدول أعمال منقحا وأن تقدمه إلى المجلس كي يعتمده في دورة نيسان/ابريل.

٦٣ - وكان معروضا على المجلس التنفيذي قائمة مؤقتة بمواضيع للجلسات غير الرسمية (E/ICEF/1993/L.1)، التي ستعقد يوميا من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ١٠/٠٠ صباحا خلال الدورة. وتتضمن القائمة البنود التالية: (أ) مؤتمر التغذية العالمي: نتائجه ومتابعته؛ (ب) وتوفير التعليم من أجل الجميع بحلول عام ٢٠٠٠؛ (ج) ومبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال؛ (د) والمتابعة الإقليمية لبرامج العمل الوطنية؛ (هـ) ومتابعة اليونيسيف لتقييم الجهات المانحة؛ (و) ودور المرأة في التنمية؛ (ز) ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ (ح) والتعاون بين الوكالات وإصلاح الأمم المتحدة؛ (ط) ووسط أوروبا وأوروبا الشرقية والدول المستقلة حديثا: التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالأطفال؛ (ي) وأثر حالات الطوارئ على البرامج القطرية؛ (ك) واحتمالات القضاء على أمراض مختارة يصاب بها الأطفال.

٤ - مواضيع للجلسات غير الرسمية

٦٤ - حيث أن هناك تسع فترات زمنية للجلسات غير الرسمية التي ستعقد في الساعة ٩/٠٠ صباحا، و ١١ موضوعا اقترحت في جدول الأعمال المشروح، أحاطت الأمانة علما بأولويات الوفود.

٦٥ - وقد ارتأى العديد من الوفود أنه من غير الملائم عقد جلسات غير رسمية متوازية، وتم تأكيد أهمية كفالة مشاركة جميع الوفود مشاركة تامة في المناقشات، وهو ما لم يكن متبعا في السنوات السابقة.

٦٦ - وطلب مناقشة موضوع معين في جلسة غير رسمية قبل أن يناقش في اللجنة. واقترح أيضا أن من المناسب أن تخصص الجلسات الصباحية لمناقشة التقارير الإقليمية.

٦٧ - وطلبت وفود عديدة إضافة تنظيم الأسرة إلى القائمة، وطلب أحد الوفود إضافة أطفال الشوارع.

٦٨ - وأوضح الرئيس أنه، استنادا إلى تعليقات أعضاء المجلس، فإن المواضيع الواردة في الفقرة ٦٠ (أ) و (ج) و (ز) و (ك) أعلاه ذات أولوية دنيا. وستدرس الأمانة هذه التعليقات بروية لدى بتها في الاختيار النهائي.

واو - مسائل أخرى

٦٩ - وطلبت مجموعة من البلدان إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا في دورة المجلس العادية بشأن تنفيذ اليونيسيف لطلب الأمين العام تخفيض عدد موظفي الرتب العليا (الأمين العام المساعد ومد-٢ ومد -١). ورد المدير التنفيذي على ذلك فقال إنه يجرى حوار مع الأمين العام بشأن هذه المسألة، إلا أنه لم تقدم أرقام فعلية بشأن تخفيض الوظائف. وقال إنه من الأنسب مناقشة هذه المسألة كجزء من مناقشة الميزانية المقترحة. وأضاف الرئيس قائلا إنه سيقدم تقرير عن هذا الموضوع.

٧٠ - وذكرت إحدى المتكلمات أنه أثناء مناقشة العمل المقبل للمجلس التنفيذ وإجراءاته، تساءل وفدها عن مدى استنساب المقرر الذي اتخذه المكتب بأن يطلب إلى الأمانة أن تعد تقريرا عن مبادرة باماكو، حينما قرر المجلس بكامله من قبل عدم إصدار تقرير من هذا القبيل. وأوضحت ذلك بقولها أن هذا الموقف لا يشكل بأي حال عدولا عن تأييد حكومتها لمبادرة باماكو أو لدعم اليونيسيف الشامل لإفريقيا وقالت إن هذه المسألة قد أثيرت كإجراء من إجراءات المجلس.

٧١ - وأحاط المدير التنفيذي المجلس علما بأن اليونيسيف يود أن يقيم مراسم لتأبين الراحلة أودري هيبورن، سفيرة النوايا الحسنة السابقة لليونيسيف، في يوم الجمعة الموافق ٣٠ نيسان/أبريل . وقد أيدت

أسرة السيدة هيبورن هذا الاقتراح وأعربت عن الأمل في أن تقدم تبرعات لصندوق أودري هيبورن التذكاري لليونيسيف الذي أنشئ مؤخرا.

ثالثا - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٣

١/١٩٩٣ - جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف

بناء على توصية المدير التنفيذي ،

ان المجلس التنفيذي،

١ - يقرر أن يمنح جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسف، التي أنشأها في دورته لعام ١٩٦٦ تكريما لأي مؤسسة في بلد نام أسهمت كثيرا في تعزيز رفاه الطفل، وتم في عام ١٩٨٨ توسيع نطاق تقديمها ليشمل الأفراد أيضا، الى سكان وولاية سيارا، بالبرازيل؛

٢ - يوافق على رصد اعتماد قدره ٠٠٠ ٢٥ دولار من الموارد العامة لهذا الغرض.

المقرر ٢/١٩٩٣ - أعمال المجلس التنفيذي واجراءاته مستقبلا

يوصي رئيس المجلس التنفيذي بما يلي:

ان المجلس التنفيذي،

إذ يشير الى مقرراتـــه ١/١٩٨٧ و ٢/١٩٨٧ و ١/١٩٨٩ و ٢/١٩٨٩ و ٣/١٩٨٩ و ١/١٩٩٠ و ٥/١٩٩٢ و ٧/١٩٩٢ و ٨/١٩٩٢ بشأن ترشيد أعمال المجلس التنفيذي وتبسيطها،

وإذ يلاحظ المقرر ٨/١٩٩٢ بشأن تنفيذ المقرر ٥/١٩٩٢ والمسائل الواردة في ديباجة أولهما،

يقرر مواصلة تحسين اجراءاته وترشيد استغلال وقت دورات المجلس التنفيذي العادية، وذلك على النحو التالي:

١ - الوثائق

(أ) من أجل ترشيد الوثائق وتقليل حجمها، يستعرض المدير التنفيذي القائمة الموحدة الحالية للوثائق المطلوبة لاجتماعات المجلس المقبلة ويقترح على المجلس التنفيذي قبل نهاية الدورة العادية كيفية زيادة ترشيد هذه القائمة وتخفيضها؛

(ب) لدى انشاء أي وثائق جديدة، يضع المدير التنفيذي في الاعتبار ضرورة إعداد وثائق أقصر وأكثر تركيزا، وتركيز جميع التقارير بشأن المسائل التي يطلب فيها الى المجلس اتخاذ اجراءات أو حيثما توجد مصاعب تستدعي انتباه المجلس ، وادراج توصيات محددة لكي ينظر فيها المجلس؛

(ج) يوحد المدير التنفيذي طلبات الحصول على معلومات الناشئة عن مقررات المجلس التنفيذي، في التقرير السنوي للمدير التنفيذي، حيثما يتسنى ذلك؛

(د) اذا لزم تقديم تقارير منتظمة، تقدم على أساس مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات قدر الامكان؛

(هـ) وفقا للفقرة ١ (أ) من المقرر ٥/١٩٩٢، توزع الوثائق رسميا ، وبجميع لغات العمل، في وقت مناسب قبل افتتاح الدورة العادية كي ينظر فيها في تلك الدورة.

(و) يجري المدير التنفيذي تحليلا تقنيا وماليا للنقل الالكتروني لوثائق المجلس التنفيذي، بالتشاور مع مراقبة وثائق الأمم المتحدة ، ومع مراعاة التعليقات التي أبداها الوفود في الدورة التنظيمية الشتوية لعام ١٩٩٣، ويقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس التنفيذي بمجرد انجاز هذا الاستعراض، على ألا يتجاوز ذلك ، بأي حال من الأحوال، الدورة التنظيمية الشتوية لعام ١٩٩٤.

٢ - جدول الأعمال

(أ) يختار المجلس التنفيذي، عادة، عددا محدودا من مسائل أو مواضيع السياسات الرئيسية، حسب الاقتضاء، لاتخاذ مقررات تتعلق بالسياسات العامة بشأنها، وذلك كي ينظر فيها بتعمق في دورته العادية، مما يتيح اجراء مناقشة أكثر تركيزا بشأنها؛

(ب) وينبغي توفير جدول لكل دورة عادية للمجلس التنفيذي يبين المواضيع (بما في ذلك مسائل أو مواضيع السياسات الرئيسية) المدرجة في جدول أعمال العام السابق والعام الحالي والعامين اللاحقين، وذلك بغية حذف النظر في المواضيع التي أصبحت غير ذات أهمية وزيادة تبسيط جدول أعمال المجلس التنفيذي. وتجمع المواضيع في مجالات مترابطة من أجل وضعها في هيكل منطقي.

٣ - القرارات

يحد المجلس التنفيذي قدر الامكان من سن قرارات أو مقررات بشأن مسائل تتعلق بادارة وسياسات اليونيسيف مباشرة.

٤ - النظر في التوصيات ببرامج قطرية

يدرك المجلس التنفيذي رغبة العديد من الأعضاء إجراء دراسة دقيقة للتوصيات ببرامج قطرية منفردة . ووافق المجلس التنفيـــــذي على مواصلة إجراء مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة ، تفضي إلى النظر الرسمي فيها في الدورة العادية لعام ١٩٩٣ ، مع مراعاة ما يلي :

(أ) الآراء المعرب عنها في الدورة النظيمية الشتوية لعام ١٩٩٣ ؛

(ب) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ؛

(ج) نتائج إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة اللتين يضطلع بهما في الجمعية العامة .

- - - - -